الطيران خدمة أساسية.. من عطلها؟

الأربعاء 2012/7/18 المصدر : الأنباء عدد المشاهدات 2646

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع

بقلم : فيصل الزامل

إيقاف عدد من طائرات «الكويتية» عن العمل هو جزء من الحل، الذي يجب أن يشمل الى جانب السلامة «استمرارية توفير هذه الخدمة الأساسية» التي عجزت الدولة عن توفيرها، وهي ليست صعبة المنال فقد نجحت شركتان وطنيتان أهليتان (شركة آلافكو، وطيران الجزيرة) في تقديمها رغم عدم تمتعهما بقدرات «دولة»، حيث استطاعت شركة آلافكو وهي مملوكة من قبل «الكويتية» بنسبة 11.47% وبيت التمويل بنسبة 52.47% (حصة الدولة فيه 42%) أن تحقق ما يلي:

- **⋆ تمتلك الشركة 48 طائرة وجميعها مؤجرة، بالإضافة الى 12 طائرة مملوكة للغير وتحت ادارة الشركة.**
- **⋆ تؤجر آلافكو على «السعودية» وحدها 11 طائرة و8 بيع، بقيمة إجمالية 3.3 مليارات دولار.**
- **⋆ تؤجر أيضا على (الأردنية 2 – الإماراتية 2 – طيران عمان 6، بيع).**
- **⋆ الطائرات المتعاقد على شرائها 105، ويبدأ تسليمها في 2017 حتى 2021.**
- **⋆ تلتزم الشركة بتسليم الطائرات في المواعيد المحددة وبكفاءة تامة.**

مع هذه القدرات التي استفادت منها دول شقيقة وخليجية فقد صرح رئيس الشركة أحمد الزبن في 12/7/2012: «لم نتلق أي طلبات تأجير من قبل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية» وذلك بعد قرار إيقاف عدد من الطائرات عن الخدمة، مع ملاحظة أنه سبق للكويتية أن استأجرت طائرات مستعملة من شركات ايطالية «خاصة» في وقت سابق: «كنت شخصيا قد جربت رداءة كراسي تلك الشركة كون طائراتها مستهلكة، مقارنة بطائرات «آلافكو» الجديدة، ومع ذلك تم الغاء التعاقد مع الشركة الكويتية «آلافكو»، وهو قرار أهوج، كون المناقصة مرت بسائر المراحل القانونية وفازت فيها «آلافكو» على منافسة أجنبية كبيرة، الأمر الذي دفع مجلس ادارة «الكويتية» الى تقديم استقالة جماعية، بينما استمر الوزير المتسبب في ذلك القرار في منصبه بغير أن يحاسب على تصرفه».

لم يقتصر نجاح الكويت على السوق المالي للطيران بل شمل الجانب التشغيلي، متمثلا في «طيران الجزيرة» التي تنطلق من دولة الكويت ودبي، وتزداد أهميتها مع الظروف التي يمر بها الناقل الوطني «الكويتية»، فبالرغم من أنها بدأت العمل في 2004 إلا أنها الآن تغطي معظم مدن الشرق الأوسط وتجاوزت تحديات الركود الاقتصادي عام 2008 الذي تعثرت بسببه شركة أخرى «الوطنية» بل واعتبرها تقرير «فلايت ستيتس» أنها الأولى في الشرق

الأوسط في الالتزام بمواعيد السفر بنسبة 94.21%.

هذا النجاح قابله فشل ذريع في تطبيق قرار تخصيص «الكويتية» الذي بدأت مسيرته منذ 20 عاما، بل وحتى تخصيص ادارة مبنى الركاب الذي قدمت بشأنه دراسة عام 2005 واعتمدها مجلس الوزراء، وعرضت على مجلس الأمة فأوقفها بانتظار صدور قانون التخصيص، ووضعها في نفس الأدراج التي تقبع فيها ميزانيات «الكويتية» التي أصدرت يوم أمس الأول بيانا قالت فيه: «لم يعتمد مجلس الأمة بياناتنا المالية منذ 2004/2005 والتي بلغت الآن 460 مليون د.ك - لاحظ «آلافكو» تؤجر للسعودية فقط بـ 3.3 مليارات دولار - كما قد واظب نواب كثيرون على التدخل في شؤون عمل المؤسسة عبر فرض تعيينات جزافية وترقيات أرهقت ميزانية المؤسسة».

بالطبع لا يمكن محاسبة النواب ولا الوزير المتسبب في الإلغاء، حيث تختص المحاسبة بالمسؤولين الشرفاء والوزراء الذين يشهد لهم النواب المستجوبون بالأمانة - مثل مصطفى الشمالي - وبعد هذه الشهادة له يضغطون عليه للاستقالة.

علينا كمواطنين أن نتحمل مسؤولياتنا أمام من تسبب في هذه الخطايا التي ستمتد الى الكهرباء وأبطأت مسيرة إصلاح المستشفيات «الضمان».. الخ، ولم تترك مشروعا حيويا نظيفا إلا وتسلطت عليه، وهنا لن نستمع الى من يصف هذا الوزير أو ذاك بالضعف وفي نفس الوقت يسكت عن الوزير المتسبب بالكارثة، ويهاجم الوزير النظيف بشكل مريب، لسنا سذجا حتى يتلاعب بنا هؤلاء.